

**فاعلية السيولة المصرفية في تحفيز النشاط الاقتصادي ودعم الاستقرار  
النقدي (عينة من المصارف العراقية)**

*The Efficacy of the Banking Liquidity in Motivating  
Economic Activity and Supporting the Monetary  
Stability (A sample of Iraqi Banks)*

م.د. سرمد عبد الجبار هدا<sup>(١)</sup> Lect. Sarmad Abdul Jabbar Haddab

**المستخلص**

إن دراسة مؤشرات السيولة المصرفية وقياس اثرها يعد هدفا أساسيا للبحث واداة يمكن الارتكاز عليها لقياس حجم الأثر الذي من الممكن ان تتركه المصارف على الواقع الاقتصادي لأي بلد على اعتبار ان المصارف وخاصة التجارية أصبحت تمارس ادوارا مميزة في دعم الاستثمار واداة فاعلة في معالجة الاختلالات التي من الممكن ان تصيب الاقتصاد وعليه تم التركيز على فاعلية مؤشرات السيولة (نسبة الرصيد النقدي، نسبة السيولة القانونية، نسبة التوظيف)، وكانت عينة البحث مكونة من خمسة مصارف (مصرف بغداد، مصرف الشرق الأوسط، مصرف الاستثمار المصرف الاهلي مصرف الخليج)، وكانت مشكلة البحث تتمحور حول الأثر الذي يمكن ان تتركه السيولة المصرفية وانعكاسه على النشاط الاقتصادي. بالإضافة إلى عدم كفايتها في تمويل الاستثمارات، أما هدف البحث فقد ارتكز على ايضاح حجم الدور الذي يمكن أن تؤثر فيه السيولة المصرفية في خلق الاستقرار النقدي وتحفيز النشاط الاقتصادي وعليه فقد تمثلت الفرضية في مدى تحقيق مزايا ايجابية على النشاط الاقتصادي والاستقرار النقدي، ولغرض اختبار صحة الفرضية من عدمها تم استخدام المعادلات الخاصة بمؤشرات السيولة المصرفية واستخدام التحليل القياسي الكمي لاستخراج نتائج الجانب التطبيقي.

الكلمات المفتاحية: فاعلية السيولة، النشاط الاقتصادي، المصارف العراقية.

١ - جامعة كربلاء- كلية الإدارة والاقتصاد.

## Abstract

The study of banking liquidity indicators and measuring their impact is a fundamental objective of the research and a tool that can be used to measure the effect of the banks on the economic reality of any country on the grounds that the banks and especially the commercial have become prominent roles in supporting investment and effective tool in addressing the imbalances that possible to hit the economy, Accordingly the focus was on the effectiveness of liquidity indicators (cash balance ratio, legal liquidity ratio and employment ratio). The sample consisted of five banks (Bank of Baghdad, Al-shrq Al-Awsat Bank, Investment Bank, National Bank, Gulf Bank), And the problem of research centered on the impact that can be left by bank liquidity and its reflection on economic activity, in addition to insufficient funding for investments, The aim of the research was to clarify the role of banking liquidity in creating monetary stability and stimulating economic activity Therefore, the hypothesis was the extent to which positive advantages on economic activity and monetary stability Therefore, the hypothesis was the extent to which positive advantages were achieved on economic activity and monetary stability, For the purpose of testing the validity of the hypothesis, the equations for bank liquidity indicators were used and quantitative analysis was used to extract the results of the applied side.

## المقدمة

تعد المؤسسات المالية المؤشر الأساسي في حجم السيولة المصرفية إذ إنّ التطبيقات المستخدمة في هذه المؤسسات من شأنها أن تخلق تغييرات في حجم ووظائف السيولة المصرفية والتي ينظر إليها بأنها دائرة الأمان التي من الممكن أن تختمي بما المصارف لمواجهة متطلبات العمليات المصرفية، مثل طلبات الائتمان غير المتوقعة وحالات السحب المفاجئة، أضف لذلك فإنه من ابرز التحديات التي من الممكن أن تواجه تلك المؤسسات هي مشكلة السيولة وبجزئها فائض ونقص السيولة. أضف لذلك يعد عنصر السيولة من الأمور الأساسية التي لها دور بارز في نمو وتوسع المصرف إذ ان توفر السيولة المصرفية يعد عاملا مهما في خلق الثقة لدى المتعاملين مع المصرف، وهذا من شأنه أن يساهم في الوقاية من المخاطر التي يمكن ان يواجهها. لذا ينظر إلى توافر السيولة بأنه يحقق العديد من الايجابيات للمصارف بصورة خاصة والنشاط الاقتصادي بصورة عامة، إذ ان الايجابيات تركز على القدرة بالإيفاء بالتزاماته عند استحقاقها وتعزيز ثقة الافراد وتجنب دفع التكاليف العالية إذا ما واجهه المصرف طلبات متزايدة على السيولة وحدوث ازمات طارئة غير متوقعة.

عليه تم دراسة موضوع فاعلية السيولة المصرفية من حيث تأثيرها وتأثيرها في تحفيز النشاط الاقتصادي ودعم الاستقرار سواء على المستوى النقدي أو المالي.

## أهمية البحث:

يعد موضوع السيولة المصرفية من المواضيع المهمة خاصة إذا ما ارتبطت هذه السيولة بعمل النشاط الاقتصادي وتوجهت موارد هذه المصارف توجهها اقتصاديا صحيحا وهذا من شأنه ان يؤدي في المحصلة الى استقرار المركز المالي لهذه المصارف، بالإضافة لذلك فان أهمية البحث تنبع من حقيقة العلاقات الاقتصادية الواسعة التي تتمتع بها العراق نتيجة الانفتاح الاقتصادي واتباع اقتصاد السوق، ادي ذلك الى التوسع في النشاط الاستثماري والذي من شأنه ان ينتج متطلبات التمويل لهذه الاستثمارات والتمويل هنا مرتبط بالمصدر الاساس له وهو المصارف الخاصة والتي تُعد من المرتكزات الاساسية في بناء الهيكل المالي والاقتصادي للدولة، التي تزايد عددها في السنوات الاخيرة بعد ٢٠٠٣، لان المصارف العامة لها أنشطة اخرى تخص الدولة، وفاعلية السيولة هنا تركز على نوع هذه الاستثمارات وعلى آلية تمويل هذه الاستثمارات ومدى جدواها في تحفيز النشاط الاقتصادي.

## مشكلة البحث:

إن المشكلة الأساسية للبحث تتمثل في الأثر الذي يمكن ان تتركه مؤشرات السيولة المصرفية وانعكاسه على النشاط الاقتصادي، بالإضافة الى ان السيولة المصرفية غير كافية لتمويل الاستثمارات وتوفير التسهيلات الائتمانية، كما ان التحولات غير المبررة للمصارف الخاصة في التمويل ومنح القروض الاستثمارية وارتكازها على القروض الاستهلاكية قد شكل سببا اساسيا في عدم اضطلاع هذه المصارف بالدور المخطط لها.

## هدف البحث:

يهدف البحث إلى إيضاح حجم الدور الذي يمكن ان تؤثر فيه السيولة المصرفية في خلق الاستقرار وتحفيز النشاط الاقتصادي من خلال مؤشرات السيولة المصرفية ومتغيرات النشاط الاقتصادي.

## فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان للسيولة المصرفية أثراً مباشراً في تحقيق مزايا ايجابية على النشاط الاقتصادي وعلى الاستقرار النقدي، وهذا الأثر متأني من المهمات الاساسية التي يمكن ان تؤديها المصارف الخاصة بعدها جهازاً يعتمد عليه في تنمية قطاعات الاقتصادية اذا ما عملت بصور فاعلة.

## المبحث الأول

ويتناول هذا المبحث مفهوم السيولة المصرفية و اهميته والعوامل المؤثرة فيها:

### أولاً: مفهوم السيولة المصرفية:

إن تحديد مفهوم السيولة المصرفية يرتبط بمجمل من المفاهيم ومنها (ان السيولة تمثل قدرة أي موجود للتحويل إلى نقد بسرعة وبدون اي خسارة قياسا بكلفة الشراء)<sup>(٢)</sup>.

او يقصد بها (بأنها مقدرة البنك على الوفاء بسحوبات المودعين وتلبية احتياجات المقترضين في الوقت المناسب ودون الاضطرار الى الاقتراض او بيع اوراق مالية بخسائر كثيرة)<sup>(٣)</sup>، كذلك ان قدرة الاصل في التحول الى نقد بالوقت المناسب وهذه القدرة مقترنه في تجميع خصائص ووظائف النقود القانونية تعد بمثابة لقمة السيوولة لأنها تمتلك خصائص ووظائف النقود كافية دون خسارة بأسرع وقت<sup>(٤)</sup>.

وتجدر الاشارة هنا الى ضرورة التفريق بين مفهوم السيوولة المصرفية، (اذ ان السيوولة على مستوى المصرف الفردي تعني قدرته على مواجهة التزاماته، بينما السيوولة على مستوى الجهاز المصرفي ككل تعني قدرة الجهاز المصرفي بمجموعة (البنك المركزي، المؤسسة المالية، وبضمنها المصارف التجارية) على تلبية طلبات الائتمان جميعها وفي اي وقت<sup>(٥)</sup>.

مما تقدم يمكن القول ان السيوولة بشكلها العام تمثل السهولة والكلفة التي يمكن بها للأصل أو الموجود أن يتحول الى نقد سائل، اما في معناها الفني فإنها تمثل قابلية تحويل الموجودات الى نقد بسائل وبشكل فوري او خلال مدة قصيرة وبالتالي فإنها مفهوم نسبي يعبر عن العلاقة بين الموجودات سهلة التحويل الى نقد وبين النقدية<sup>(٦)</sup>.

ويمكن ملاحظة ان المفاهيم التي تناولت تعريف السيوولة المصرفية وان تعددت الا انها بالنتيجة تعطي المعنى نفسه مع وجود اختلافات بسيطة لدرجات تحديد السيوولة التي يمكن تنجح بها للوصول وعليه يمكن الخروج هناك بمفهوم يمكن ان تحتل او يوفر مفهوماً متكاملماً للسيوولة وهو ان السيوولة المصرفية تعني قدرة المصرف التجاري على التسديد نقد لجميع التزامات التجارية على الاستجابة لطلبات الائتمان او منح القروض الجديدة، وعليه فان المقصود بالسيوولة المصرفية (الاحتفاظ بموجودات نقدية سائلة إضافة الى موجودات مالية تغلب عليها صفة السيوولة لمواجهة الاحتياجات النقدية الفورية والعاجلة)<sup>(٧)</sup>.

فالسيوولة المصرفية تبين قدرة المؤسسة على تحويل اصولها الى نقد من خلال اتجاهين<sup>(٨)</sup>:

الاتجاه الاول: الوقت الذي تتطلبه عملية تحويل الاصل الى نقد، فكلما قصر ذلك الوقت زادت درجة سيوولة الاصل.

الاتجاه الثاني: السعر الذي يرتبط بعملية التحويل والذي بموجبه تتم عملية تحويل الاصل الى نقد وبشرط ان لا يترتب عليه خسارة معتبرة للمؤسسة.

٣- هندي، منير إبراهيم، البنوك التجارية، مدخل اتخاذ القرارات، المكتب العربي الحديث، ٢٠٠٠، ص ٢٩.  
٤- الشمري، ناظم محمد نوري، النقود والمصارف، مطبعة دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٨٨، ص ٢٨.  
٥- اللوزي، سليمان احمد وهارون، إدارة البنوك، ط ١، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، ١٩٩٧، ص ١٠١.  
٦- عبد الحميد، عبد المطلب، البنوك الشاملة عملياتها وادارتها، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الاسكندرية، ٢٠٠٠، ص ٢٣٠.  
٧- ابو حمد، رضا صاحب، قدوري، فائق مشعل، ادارة المصارف، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠٢٥.  
٨- خان، طارق لله، احمد، حبيب، ادارة المخاطر: تحليل قضايا في الصناعة المالية الاسلامية، ترجمة عثمان بابكر احمد، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، ٢٠٠٣، ص ٤٣، ٤٢.

فاعلية السيولة المصرفية في تحفيز النشاط الاقتصادي ودعم الاستقرار النقدي (عينة من المصارف العراقية) فالأصل ينظر الى انه سائل اذا كانت السوق التي يتم فيها تداول هذا الاصل لها عمق او تكون هذه السوق واسعة النطاق ويكون في هذه السوق العديد من البائعين والمشتريين<sup>(٩)</sup>، أو ان السيولة يقصد بها بقاء النقد بدون استثمار ليلي المتطلبات العاجلة<sup>(١٠)</sup>.

ويمكن ان ينظر الى السيولة من خلال المفهومين الآتيين:

١. المفهوم الكمي: ويعتمد على كمية الموجودات القابلة للتحويل الى نقد، وهذا المفهوم ضيق لاعتماده على تلك الموجودات، ولعدم استطاعة المنشأة الحصول على اموال اخرى كالاقتراض او زيادة رأس المال<sup>(١١)</sup>

٢. مفهوم التدفق: ويعني كمية الموجودات القابلة للتحويل السريع الى نقد، بالإضافة الى ما يمكن استحصاله من تسديد المتعاملين للالتزاماتهم<sup>(١٢)</sup>.

كما ان الحاجة الى السيولة تختلف من وقت الى آخر اذ ان الظروف الاقتصادية التي يمكن ان يمر بها البلد من شأنها ان تؤثر على حجم السيولة.

ويمكن ملاحظة ان اكثر أهمية للسيولة تتركز في المصارف اكثر من غيرها من المؤسسات المالية الوسيطة وهذا يعود لسببين:

١. ان نسبة مطلوبات المصارف النقدية الى مجموع مواردها كبيرة جدا.

٢. ان قسما كبيرا من مطلوباتها يتألف من التزامات قصيرة الأجل.

### ثانياً:- أهمية السيولة المصرفية:

تعد السيولة من اهم السمات التي تميز المصارف عن منشأة الاعمال، اذ ان مجرد اشاعة عدم توفر السيولة الكافية لدى المصرف كفيلة بأن تزعزع ثقة المودعين، وتوفر السيولة المصرفية يعد ضرورة لا مناص منها بقدر كافٍ وفي كل الاوقات اذ ان عدم تواجد السيولة لدى المصارف من شأنه ان يسبب انعدام الثقة للمودعين، ولان عمل المصارف يستند على عنصر الثقة بالمصرف، وعليه فان السيولة مهمة للمصرف لسببين<sup>(١٣)</sup>:

١. انها تعطي الضمانة للمصرف لتجنب مشاكل انعدام السيولة.

٢. يجب ان تكون حجم السيولة بقدر حاجة المصرف، لان المصرف يحتاج الى تحقيق الربح.

اذ ان توفر السيولة يعني وجود فائض في الاموال المتاحة للمصرف وهذا يمنحه قدرة اكبر على استثمار هذه الفوائض وعندها يمكن استغلال هذا الفائض في الاستثمار في الاصول السائلة مثل الاوراق المالية او

9- Mishkin, Fredric, The economics of money Banking, and financial markets, 10th ed, Pearson education limited, England, 2013, p 132.

١٠- الشمري، صادق راشد، وآخرون، ادارة العمليات المصرفية، مطبعة الكتاب، بغداد، ٢٠١٤، ص ٤٢٩.

١١- كراجة، عبد الحليم، وآخرون، الادارة والتحليل المالي (أسس، مفاهيم، تطبيقات)، ط ٢، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٢، ص ٢٨.

١٢- عقل، مفلح، وجهات نظر مصرفية، ط ١، مكتبة المجتمع العربي، عمان، ٢٠٠٦، ص ١٥٨.

١٣- ماندي، غازي، إدارة البنوك، اربيل، مطبعة حجي هاشم، ٢٠١٢، ص ٦٣.

على اشكال ارصدة لدى البنك المركزي او المصارف الاخرى وهذا من شأنه ان يعزز القدرة للمصارف في توفير الاموال لمواجهة الالتزامات والظروف الطارئة في جميع الاوقات.

ان السيولة المصرفية من وجهة نظر المتعاملين مع المصارف المرآة التي يمكن ان ينظرون لها في تقييمهم والمفاضلة فيما بين المصارف اذ كلما كان المصرف لديه القدرة اللازمة والتوقيت المناسب في تلبية متطلبات المودعين كلما كان ذلك مؤشراً ايجابياً على جودة عمل هذا المصرف.

وتجدر الاشارة هنا الى ان زيادة السيولة لدى المصارف من شأنه ان يقيد المصرف من الحصول على ارباح كان من الممكن تحقيقها لو ان هذه الاموال كانت قد استثمرت، كما تتأثر السيولة ايضاً بالتضخم النقدي بسبب انخفاض القوة الشرائية للنقد، اما حالة عجز السيولة فإنه مؤشر على حدوث خلل في تمويل المشروعات الاستثمار، اضافة الى عدم مقدرة المصرف على تلبية احتياجات المودعين الطارئة في مواعيدها، أما في الحالة المعاكسة فان هذا من شأنه ان يكون مؤشراً سلبياً قوياً للجهاز المصرفي.

كما ان المبدأ الاساس في السيولة هو قيام المصرف بالاحتفاظ بجزء من ودائع الزبائن على شكل نقد او شبه نقد يمكن تحويلها الى نقدية بدون خسائر والغرض من كل ذلك هو<sup>(١٥)</sup>:

١. مواجهة سحبات زبائن المصرف.
  ٢. مواجهة عدم تفويت اي فرصة استثمارية من خلال منح تسهيلات الاقراض.
- أضف لما سبق فإن قدرة المصارف في توفير السيولة اللازمة سيعطيها جملة من الايجابيات أهمها<sup>(١٦)</sup>:

١. الظهور في السوق المالي بمظهر القادر على الوفاء بالتزاماته.
٢. تعزيز ثقة كل المودعين والمقترضين والتأكيد على امكانية الاستجابة لمتطلباتهم وقت الحاجة.
٣. تجنب البيع السريع للأصول وما تتركه من سلبيات.
٤. تجنب اللجوء الى الاقتراض من البنك المركزي.

وأهمية السيولة المصرفية تكمن هنا بشكل كبير في مجال مواجهة السحوبات المستمرة من الودائع، اذ لا يمكن لإدارة المصرف من الاستعانة لطلب مهلة من المودع عندما يريد سحب ودائعه، لان ذلك من شأنه أن يفقد ثقة المودع بالمصرف، وهذا ما يحدث بالعكس في المنشأة غير المصرفية<sup>(١٧)</sup>.

ان المصرف يحتاج دوماً الى سيولة من اجل مواجهة سحبات المودعين ولتلبية طلبات زبائنه في منحهم القروض والتسهيلات، وعدم تفويت فرصة استثمارية، لذلك تظهر اهمية السيولة في<sup>(١٨)</sup>:

١. انها تعد مؤشراً حيوياً للسوق المالية والمودعين وكذلك المحللين.

١٤- عبد المجيد، عبد المطلب، مصدر سابق، ص ٢٢٩.

١٥- الشمري، صادق راشد، مصدر سابق، ص ٤٣١.

١٦- عقل، مصدر سابق، ص ١٥٩.

١٧- الحسيني، فلاح، الدوري، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، ط ١، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، ٢٠٠٠، ص ٩٤.

١٨- الشمري، صادق، مصدر سابق، ص ٤٣٥.

فاعلية السيولة المصرفية في تحفيز النشاط الاقتصادي ودعم الاستقرار النقدي (عينة من المصارف العراقية) ٢. انما تظهر امام السوق المالية بمظهر عالي الثقة والبعيد عن المخاطر والقادر على الوفاء بالتزامات تجاه جميع الاطراف.

### ثالثا: العوامل المؤثرة في السيولة المصرفية:

ان تحليل السيولة المصرفية يتأثر بجملة من العوامل وهذه العوامل من شأنها أن تؤثر بشكل مباشر في سيولة المصارف وعلى القدرة التي تدار بها تلك المصارف اذ ان هذه السيولة ليست ثابتة بل في تغير مستمر، واهم العوامل المؤثرة فيها<sup>(١٩)</sup>:

#### ١. عمليات الإيداع والسحب على الودائع:

إنّ لعمليات الإيداع، اي تحويل النقود القانونية الى ودايع مصرفية تعمل على تحسين سيولة المصرف التجاري، في حين تؤدي عمليات السحب على الودائع نقدا الى تخفيض نقدية الصندوق واحتياطات المصرف التجاري لدى البنك المركزي، وبالتالي الى تخفيض سيولته.

#### ٢. معاملات الزبائن مع الخزينة العامة:

إنّ سيولة المصرف تتأثر ايضا بعلاقة الجمهور بالخزينة العامة، إذ تتحسن السيولة المصرفية في حال كان عملاء المصرف دائنين للخزينة.

#### ٣. رصيد عمليات المقاصة بين المصارف:

ان سيولة المصرف التجاري تزداد اذا ظهر حساب رصيده الجاري واثني لدى البنك المركزي نتيجة تسوية حسابات مع المصاريف التجارية الأخرى في البلد، اذ ان في هذه الحالة ستضاف له موارد نقدية جديدة في احتياطياته النقدية التي يحتفظ بها لدى البنك المركزي.

#### ٤. موقف البنك المركزي بالنسبة للمصارف:

ان للبنك المركزي قدرة في التأثير على السيولة المصرفية كونه ممثلاً للسلطة النقدية، ومن خلال ذلك يمكنه تزويد المصارف التجارية بالنقد المطلوب من النقد الورقي والمعدني، فإذا ما اعتمد البنك المركزي على سياسة تقليص عرض النقد، فإنه سيعمل على تخفيض حجم الارصدة النقدية الحاضرة أو الاحتياطات النقدية المتوفرة لديها، ويقلل قابليتها على منح القروض، بالإضافة الى رفع سعر اعادة الخصم، وبيع السندات الحكومية في السوق المفتوحة، ورفع نسبة الاحتياطي القانوني، ويحصل العكس في حالة توسيع عرض النقد.

#### ٥. رصيد رأس المال الممتلك:

يؤثر رصيد رأس المال الممتلك على سيولة المصرف، اذ انه كلما زاد رصيد رأس المال الممتلك زادت السيولة وبالعكس أي كلما انخفض هذا الرصيد انخفضت السيولة، ومن ثم تحددت قدرته الاقراضية وانخفضت مواجهته على تسديد التزاماته الجارية.

ويضاف الى ذلك جملة من العوامل التي تُعدُّ مؤثرة الى حد ما ويجب ان تؤخذ بنظر الاعتبار:

١٩- أبو حمد، رضا صاحب، مصدر سابق، ص 226.

أ- طبيعة الودائع وسلوكها: إذ انه كلما كانت الودائع قريبة الاستحقاق فأثما تحتاج لأرصدة نقدية أكثر، وعليه يجب على المصرف الاحتفاظ بنسب اعلى من مجموع الودائع في صورة احتياطات أولية وثانوية<sup>(٢٠)</sup>.

ب- الوضع الاقتصادي: إذ انه في حالات الانتعاش الاقتصادي وتزايد العمليات التجارية فان ذلك يتطلب من المصرف الاحتفاظ بسيولة كافية لمواجهة سحبات المودعين وعلى العكس من ذلك في حالة الانكماش<sup>(٢١)</sup>.

## المبحث الثاني

تناول هذا المبحث ابرز المحددات والمؤشرات التي تكون السيولة المصرفية وتضبط فاعليتها في تحقيق الاستقرار النقدي داخل البلد.

### اولاً: المحددات المكونة للسيولة المصرفية:

ان دراسة السيولة المصرفية تتطلب الامام الكافي بالمحددات المكونة لها واهمها<sup>(٢٢)</sup>:

١. السيولة الحاضرة (الاحتياطات الأولية).

٢. السيولة شبه النقدية (الاحتياطات الثانوية).

#### ١. السيولة الحاضرة (الاحتياطات الأولية):

وهي عبارة عن نقدية جاهزة تحتفظ بها المصارف حيث بأمكانها استخدامها متى شاءت ودون عناء او اية خسائر تذكر، أو هي الموجودات النقدية اليه يمتلكها المصرف التجاري دون ان يكتب منها عائدا او تتكون من اربعة مكونات<sup>(٢٣)</sup>.

١. النقد بالعملة المحلية والعملة الاجنبية في الصندوق.

٢. الودائع النقدية لدى البنك المركزي.

٣. الودائع النقدية لدى المصارف الأخرى.

٤. الصكوك قيد التحصيل.

وان هذه الاحتياطات تُعدُّ عاملاً واقياً لسيولة المصرف والمحافظة على سلامة المركز المالي من خلال الوفاء بالتزاماته، والاحتياطات الأولية نوعان<sup>(٢٤)</sup>.

#### أ- الاحتياطات القانونية:

ان المصارف ينبغي عليها الاحتفاظ بأحتياطي قانوني لدى البنك المركزي يتحكم به البنك المركزي من اجل حماية المودعين، إذ اشترط البنك المركزي العراقي ان تحتفظ البنوك التجارية بنسبة احتياطي قانوني من الودائع بنسبة ٢٠% من اجمالي الودائع، وان وجود هذه الاحتياطات من شأنه تحقيق فوائد اهمها:

٢٠- صادق، مدحت، أدوات وتقنيات معرفية، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠١، ص ٢٠٣.

٢١- سعيد، عبد السلام لفته، المصارف وخصوصية العمل المصرفي، ط١، الذكرة للنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١٣، ص ١١٠.

٢٢- الشمري، صادق، مصدر سابق، ص ٤٣٧.

٢٣- ابو حمد، رضا صاحب، مصدر سابق، ص ٢٢٩.

٢٤- الحسيني، الدوري، مصدر سابق، ص ٩٥.



١. تعد عاملا واقيا لسيولة المصرف وسلامة المركز المالي من خلال تأدية الالتزامات المترتبة عليه.
٢. تعزيز ثقة الزبائن والسلطات الرقابية بقدرة المصرف في المحافظة على اموال المودعين.

### ب- الاحتياطات العاملة:

وتمثل الأموال النقدية وشبه النقدية التي يمكن توظيفها في أنشطة استثمارية و اقراضية متعددة، وهذه لا يحتفظ بها المصرف بموجب تشريعات السلطة النقدية وانما يحتفظ ببعض منها سواء بالعملة المحلية او الاجنبية.

### ٢. السيولة شبه النقدية (الاحتياطات الثانوية):

وهي عبارة عن موجودات يمكن تحويلها بسرعة ودون عناء خلال فترة قصيرة الى سيولة او هي عبارة عن الاستثمارات قصيرة الأجل كالأوراق المالية والاوراق التجارية المخصومة واذونات الخزان، وتمتاز هذه الاحتياطات بقصر اجل الاستحقاق وضعف العائد، كما تساهم في تدعيم الاحتياطات الأولية<sup>(٢٥)</sup>.

الاحتياطات الثانوية تتكون من جزئين<sup>(٢٦)</sup>:

الجزء الأول: محدد قانونا، ويسمى بالاحتياطات القانونية والذي يأخذ شكل حوالات الخزينة وسندات الحكومة.

الجزء الثاني: يكون محددًا بحسب سياسية المصرف التجاري ذاته، أي انها تعد بمثابة ادخار يستخدم عند الحاجة إليه.

### ثانيا: مؤشرات فاعلية السيولة المصرفية في ضبط الاستقرار النقدي:

إن فاعلية السيولة المصرفية متأينة من حجم الخطر الذي تسببه في حال انعدامها لدى المصارف والذي يُعد لزاما عليها الاحتفاظ بها في كل الاوقات، اما مؤشرات السيولة المصرفية، تكمن اهميتها في انها الاساس لتقييم هذه الفاعلية وقياس مدى كفاءتها، اذ ان السيولة تعد مشكلة بالتجاهين في حال زيادتها للحد الاقتصادي او انخفاضها عن الحد المطلوب وستتناول في هذا المبحث تحليلا لاهم المؤشرات المستخدمة فيقياس السيولة المصرفية للمصارف عينة الدراسة.

١. نسبة الرصيد النقدي: وتمثل نسبة رصيد المحفظة النقدية لدى المصرف الى مجموع ودائعه وتقيس هذه النسبة قدرة الاحتياطات الاولية للمصرف لمواجهة سحبوات وودائعه<sup>(٢٧)</sup>، بمعنى انها تمثل قدرة الأرصدة النقدية الموجودة في الصندوق ولدى البنك المركزي والمصارف الاخرى على الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة على ذمة المصرف<sup>(٢٨)</sup>.

نسبة الرصيد النقدي =  $\frac{\text{النقد في الصندوق} + \text{النقد لدى البنك المركزي} + \text{الارضية السائلة الاخرى}}{100}$

اجمالي الودائع

٢٥- الشمري، صادق، مصدر سابق، ص ٤٣٨.

٢٦- أبو حمد، رضا صاحب، مصدر سابق، ص ٢٣٤.

٢٧- سعيد، عبد السلام لفته، مصدر سابق، ص ١١٢.

٢٨- ابو حمد، رضا صاحب، مصدر سابق، ص ٢٣٩.

وتشير هذه النسبة الى العلاقة بين موارد المصرف النقدية وصافي الالتزامات المالية، اذ ان زيادة هذه النسبة ستؤدي إلى قيام المصرف بزيادة منح التسهيلات الائتمانية لزيائته وخلق المزيد من حسابات الودائع<sup>(٢٩)</sup>، وعليه فإن الجدول (١) يبين حجم هذه النسبة للمصارف عينة البحث.

جدول (١) نسبة الرصيد النقدي للمصارف عينة البحث

المتوسط	الخليج	الاهلي	الاستثمار	الشرق الوسط	بغداد	
63.1%	58.4%	114.8%	44.1%	35.8%	62.2%	2005
84.3%	54.2%	161.6%	84.2%	52.6%	69.0%	2006
85.4%	44.5%	169.4%	108.1%	48.9%	56.0%	2007
70.6%	34.9%	107.1%	122.4%	43.0%	45.5%	2008
83.1%	29.1%	124.1%	119.6%	73.8%	68.9%	2008
72.2%	36.4%	92.8%	94.8%	69.3%	67.9%	2010
77.1%	41.0%	138.8%	74.0%	69.7%	62.2%	2011
81.6%	58.1%	141.1%	61.2%	73.5%	74.3%	2012
78.3%	77.3%	102.5%	69.3%	73.9%	68.9%	2013
96.2%	77.6%	116.5%	129.3%	93.0%	64.6%	2014
89.3%	50.2%	113.1%	133.6%	81.7%	68.0%	2015
80.1%	51.0%	125.6%	94.6%	65.0%	64.3%	المتوسط

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف التجارية عينة البحث للسنوات (٢٠٠٥-٢٠١٥) وباستخدام مخرجات الحاسبة الالكترونية.

٢. نسبة السيولة القانونية: وتعكس هذه النسبة مدى قدرة الاحتياجات الاولية والثانوية على الوفاء بالالتزامات المصرفية المالية خلال كل الظروف<sup>(٣٠)</sup>، وان حجم الائتمانات الممنوحة يعد عنصرا مربكا الى حد ما للمصرف اذا ما انخفضت السيولة والتي حددت بان لا تقل عن ٢٥% حسب القانون العراقي من اجمالي الودائع، والذي يرى انه من الضروري متابعة عمل هذه المصارف، اضافة لذلك ان ارتفاع نسب السيولة من شأنه ان يعكس على فرص الاستثمار بصورة سلبية مما يؤدي الى تفويت هذه الفرص.

٢٩- الشمري، صادق، مصدر سابق، ص ٤٣٩.

٣٠- الحسيني، الدوري، مصدر سابق، ص ٩٧.

فألية السيولة المصرفية في تحفيز النشاط الاقتصادي ودعم الاستقرار النقدي (عينة من المصارف العراقية) لذلك فان استقرار السياسة النقدية يتطلب تحسین مستوى الاداء للمصارف الحكومية والاهلية والذي من شأنه ان يعكس بصورة ايجابية على الاستقرار النقدي وهذا ما لوحظ بالفعل من خلال سياسة اعطاء ١٠% من الاعتمادات لدى المصارف بتنفيذ برامج اعادة الاعمار بالإضافة الى اتباع سياسة زيادة سعر الفائدة على الاستثمار الليلي ومزاد الحوالات اليومي وهذا ما شجع المصارف الاهلية على زيادة سعر الفائدة على ودائع المواطنين والذي من شأنه ان يؤدي الى امتصاص وتخفيف حجم الكتلة النقدية المتداولة وبالتالي سيساعد على خفض نسبة التضخم والحفاظ على المستوى العام للأسعار.

نسبة السيولة القانونية =  $\frac{\text{الاحتياطات الأولية} + \text{الاحتياطات الثانوية}}{100} \times 100$

الودائع وما في حكمها

عليه فأن استقرار عمل المصارف وتوفير السيولة اللازمة يمكن ان يكون اداة استقرار للسياسة النقدية في اوقات الحروب و الازمات، والجدول (٢) يبين هذه النسبة لمصارف العينة.

جدول (٢) نسبة السيولة القانونية

المتوسط	الخليج	الاهلي	الاستثمار	الشرق الاوسط	بغداد	
101.0%	85.4%	159.9%	76.7%	91.0%	92.1%	2005
112.2%	89.2%	203.3%	87.6%	90.7%	90.4%	2006
112.1%	97.9%	172.1%	111.2%	91.8%	87.4%	2007
110.1%	101.9%	148.5%	125.7%	80.3%	94.2%	2008
116.5%	99.5%	175.9%	124.5%	89.8%	92.7%	2009
93.3%	94.4%	116.3%	101.4%	71.1%	83.3%	2010
101.3%	104.6%	162.6%	80.3%	71.1%	87.9%	2011
93.6%	81.6%	143.0%	65.6%	80.5%	97.1%	2012
91.9%	100.4%	111.4%	72.6%	77.6%	97.4%	2013
110.2%	103.2%	120.4%	132.6%	100.2%	94.4%	2014
106.5%	90.6%	114.0%	147.3%	92.4%	88.4%	2015
104.4%	95.3%	148.0%	102.3%	85.1%	91.4%	متوسط

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف التجارية عينة البحث للسنوات (٢٠٠٥-٢٠١٥) وباستخدام مخرجات الحاسبة الالكترونية.

٣- نسبة الاحتياطي القانوني: هذه النسبة وفقاً لقانون المصارف والائتمان فإنه يجب على المصارف التجارية ان تحتفظ لدى البنك المركزي برصيد نقدي دائن وبدون فائدة،

$$\text{نسبة الاحتياطي القانوني} = \frac{\text{النقد لدى البنك المركزي}}{100} \times 100$$

الودائع وما في حكمها

ويحدد ويمثل هذا الرصيد نسبة معينة من الودائع وهذه النسبة يحددها البنك المركزي حسب الحاجة<sup>(٣١)</sup>، و يحدد البنك المركزي العراقي هذه النسبة والتي يجب التزام المصارف التجارية بها، اذ حددتها التعليمات ب(٢٠%) علما أن هذه النسبة قابلة للتغير وفقا للظروف التي يمر بها البلد وذلك لان حجم الائتمان مرتبط بها والذي يعد القناة التي يعالج بها البنك المركزي، حيث اذ اتخذ البنك المركزي سياسة توسيع حجم الائتمان فانه يلجأ الى خفض الاحتياطي القانوني وبالعكس.

ان فاعلية السيولة المصرفية تكمن من خلال حجم المؤشرات التي يمكن ان توضحها والتي بدورها ممكن ان تشكل اداة لدعم استقرار السياسة النقدية اذ ان هذه المؤشرات من شأنها ان تكون اداة للتنبؤ والتخطيط، اي التنبؤ بحجم التدفقات المستقبلية والكشف عن احتمال حدوث عجز او فائض في الرصيد النقدي والتخطيط لمعالجة العجز واستثمار الفائض<sup>(٣٢)</sup>.

فاستجابة المصارف للإجراءات التي يتخذها البنك المركزي وعدم تأخرها من شأنه ان يساهم في دعم الاستقرار، اذ ان اتباع نقدية توسعية لزيادة عرض وسيولة النقد من خلال خفض سعر اعادة الخصم يتطلب استجابة سريعة من البنوك التجارية حتى يكون هذا الاجراء فعال وهذه الاستجابة السريعة من شأنها أن تزيد الاحتياطات القانونية وهذا ينعكس على قدرة البنوك التجارية في منح الائتمان والذي ينعكس على خفض سعر الفائدة على القروض وهذا من شأنه ان ينعكس ايجابيا على الاستثمار وبالتالي سيؤدي الى زيادة الانفاق وهذا ينعكس على الانتاج والاستخدام والذي من شأنه يرفع مستوى النشاط الاقتصادي، وبالعكس في حالة الانكماشية. هذه النسبة تعد من المؤشرات المهمة التي تستخدم لقياس وتحليل السيولة المصرفية وذلك لأنها تهتم بالقروض والسلف التي يمكن ان يمنحها المصرف التجاري من دون غيرها من نسب السيولة المصرفية، وهي تشير الى مقدار ما تشكله السلف والقروض من مجموع الودائع وما في حكمها.

$$\text{نسبة التوظيف} = \frac{\text{القروض والسلف}}{100} \times 100$$

الودائع وما في حكمها

ويمكن لهذه النسبة ان توضح المقدار الذي تستطيع به الودائع وما في حكمها من تغطية طلبات الائتمان المختلفة وخاصة السلف والقروض للمؤسسات والأفراد، والجدول(٣) يبين حجم هذه النسبة للمصارف قيد البحث.

جدول(٣) نسبة التوظيف

المتوسط	الخليج	الاهلي	الاستثمار	الشرف الوسط	بغداد	
22.2%	23.0%	9.4%	46.3%	8.6%	24.0%	2005
23.9%	24.7%	40.0%	31.2%	7.6%	15.9%	2006

٣١- حنفي، عبد الغفار وقرياقص، رسمية، أسواق المال، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، ٢٠٠٠، ص ٣٣.

٣٢- مامندي، مصدر سابق، ص ٧١.

فاعلية السيولة المصرفية في تخفيز النشاط الاقتصادي ودعم الاستقرار النقدي (عينة من المصارف العراقية)

18.1%	12.5%	30.1%	24.8%	4.7%	18.3%	2007
11.1%	9.0%	23.9%	9.7%	3.1%	10.1%	2008
19.0%	15.9%	38.8%	15.9%	13.2%	11.2%	2009
36.1%	16.9%	65.2%	48.1%	28.7%	21.5%	2010
40.2%	28.5%	61.9%	55.1%	35.6%	19.8%	2011
41.6%	60.7%	37.0%	66.4%	31.3%	12.6%	2012
40.5%	50.5%	30.9%	71.0%	36.2%	14.1%	2013
44.4%	52.2%	47.0%	58.3%	50.0%	14.8%	2014
45.2%	57.5%	66.8%	45.8%	37.7%	18.4%	2015
31.1%	31.9%	41.0%	43.0%	23.3%	16.4%	متوسط

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف التجارية عينة البحث للسنوات (٢٠٠٥-٢٠١٥) وباستخدام مخرجات الحاسبة الالكترونية.

ومن خلال الجداول أعلاه يمكن القول ان المصارف التجارية عينة البحث كانت الى حد ما متباينة في تحقيقها لنسب (الرصيد النقدي، السيولة القانونية، التوظيف) ومتباينة في حجم المقدرة والامكانية في تغطية التزاماته، اذ نجد ان صاحب المقدرة على تغطية التزاماته قد استخدم آلية حجب الاموال وعدم استخدامها في مجالات الاستثمار المتنوعة، وعليه سيتم توضيح معدلات نسب المؤشرات للسنوات قيد الدراسة ولمصارف العينة ككل ليتم تحليلها في النموذج القياسي.

جدول (٤) نسبة مؤشرات السيولة الاجمالية والنشاط الاقتصادي

البطالة %	التضخم %	نمو %GDP	نسبة التوظيف	نسبة السيولة	نسبة الرصيد	
17.9	37	0.38	22.2	101	63.1	2005
17.5	47	0.29	23.9	112.2	84.3	2006
12	30.8	0.17	18.1	112.1	85.4	2007
14.7	11.7	0.39	11.1	110.1	70.6	2008
15.5	-2.8	-0.11	19	116.5	83.1	2009
15	2.5	0.23	36.1	93.3	72.2	2010
8.3	5.6	0.23	40.2	101.3	77.1	2011
11.2	6.1	0.16	41.6	93.6	81.5	2012
8	1.9	0.09	40.5	91.9	78.3	2013
15	2.24	-0.003	44.4	110.2	96.3	2014

16	1.01	-0.21	45.2	106.5	89.3	2015
----	------	-------	------	-------	------	------

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف التجارية عينة البحث للسنوات (٢٠٠٥-٢٠١٥) والنشرات والتقارير التي تصدر من وزارة التخطيط ووزارة المالية، البنك المركزي وباستخدام مخرجات الحاسبة الالكترونية.

### المبحث الثالث

سيتم خلال هذا المبحث اعتماد الصيغ الكمية القياسية في إيجاد وتحديد شكل العلاقة وحجم التأثير الذي من الممكن ان تؤثر فيه مؤشرات السيولة على النشاط الاقتصادي من خلال مجموعة من المتغيرات. تحليل العلاقة بين مؤشرات السيولة المصرفية والمتغيرات الاقتصادية:

سيتم التطرق خلال هذا البحث الى تحليل شكل وحجم العلاقة التي يمكن أن تحدث اذا ما مارست المصارف أدوارها الاساسية في تدعيم الاقتصاد والمساهمة في توفير الميزات الفاعلة لعمليات الاستثمار التي من الممكن في النهاية ان تنعكس بميزات ايجابية يمكن ان تحصى بما هذه المصارف لذا سيتضمن هذا التحليل المتغيرات والمؤشرات التالية:

١. متغير الرصيد النقدي والذي يرمز له بالرمز  $(\Delta x_1)$ ، وان السبب الذي يستلزم هذا المتغير هو انه مع تزايد هذا المتغير فان (GDP) ينخفض، والتضخم  $(Y_2)$  ينخفض والبطالة  $(Y_3)$  يمكن ان تزداد.
٢. متغير السيولة القانونية ويرمز له بالرمز  $(\Delta x_2)$
٣. متغير نسبة التوظيف ويرمز له بالرمز  $(\Delta x_3)$
٤. متغير الناتج المحلي الإجمالي والذي يرمز له بالرمز  $(\Delta Y_1)$
٥. متغير التضخم والذي يرمز له بالرمز  $(\Delta Y_2)$
٦. متغير البطالة والذي يرمز له بالرمز  $(\Delta Y_3)$

وقد تم خلال التحليل الاستناد الى قيمة المتغيرات المعتمدة في النماذج القياسية للمدة من (٢٠٠٥) و(٢٠١٥)، وقد قسمت إلى ستة نماذج مقدره، وقد تم اجراء الاختبار والتحليل للنموذج المستخدم في التحليل القياسي.

#### اولاً:- اختبار استقراره البيانات لديكي فولر الموسع (ADF test):

قبل الدخول في تحليل النموذج وتقدير متجه الانحدار الذاتي (VAR)، يجب علينا التعرف فيما اذا كانت المتغيرات في النموذج ساكنة (مستقرة) ام خلاف ذلك، اذ يمكننا التعرف على هذا من خلال اجراء اختبار تطبيق جذر الوحدة (ديكي فولر الموسع ADF)، وبعد اجراء هذا الاختبار وكما في الجدول (٥):

جدول (٥) اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة

المتغيرات	فترات الإبطاء	المستوى		الفروق الأولى	
		A	B	A	B
X1	1	-	-		
		3.67**	3.36*		

فاعلية السيولة المصرفية في تخفيز النشاط الاقتصادي ودعم الاستقرار النقدي (عينة من المصارف العراقية)

X2	1	-	-	-	-
		2.60	2.30	4.20*	4.39*
X3	1	-	-		
		4.40*	0.56		
Y1	1	-	-		
		3.63**	2.06		
Y2	1	-	-		
		4.83*	6.17		
Y3	1	-	-	-	-
		1.95	2.34	4.36*	3.77*
1%	.....	-	-	-	-
		5.29	4.29	5.52	4.42
5%	.....	-	-	-	-
		4.008	3.21	4.10	3.25
10%	.....	-	-	-	-
		3.46	2.74	3.51	2.77

(A) تعني الانحدار يحتوي على قاطع واتجاه عام.

(B) تعني الانحدار يحتوي على قاطع فقط.

\*, \*\*, تعني معنوي عند مستوى ٥%، ١٠% على التوالي.

المصدر:- الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على الملحق القياسي

واستناداً الى نتائج الجدول اعلاه للتعرف على استقراره المتغيرات، توضح النتائج استقرارية السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة ولكل المستويات وعند مستوى ٥% و ١٠% اي ان المتغيرات  $(Y_1, X_3, X_1, Y_2)$  مستقرة بالمستوى ومتكاملة من الدرجة  $I(0)$ ، ما عدا المتغيرات  $X_2$  و  $Y_3$  فأنها غير مستقرة لان القيم المطلقة لإحصائيات هذا الاختبار اقل من القيم الحرجة الموافقة لها عند المستوى نفسه، وبعد معالجة السلاسل الاصلية بطريقة الفروقات من الدرجة الأولى تبين ان سلسلة الفروق الأولى للمتغيرين مستقرة أي أنها استقرت بأخذ الفروق الأولى ومتكاملة من الدرجة  $I(1)$  لتوفرها على شرط الاستقرار، وهو ان تكون القيم المطلقة لإحصائيات الاختبار اكبر من القيم الحرجة الموافقة لها في نماذج اختبارات ديكي فولر.

وعليه ووفقاً لنتائج الاختبارات وبعد اخذ الفروق الاولى للمتغيرين  $(Y_3, X_2)$ ، يتم رفض فرضية احتواء هذه المتغيرات على جذر الوحدة، وبذلك يمكن القول ان النتائج معنوية، اي انها مستقرة بوجود قاطع وقاطع واتجاه عام عند مستوى ٥% و ١٠%.

### ثانياً:- تحديد فترات الإبطاء (التخلف الزمني) في نموذج (VAR):

عندما يتم تحليل نموذج VAR يكون من اللازم قبل الدخول في هذه العملية ضرورة تحديد عدد فترات الإبطاء او التخلفات في هذا النموذج، وتتم الاختبارات بالاعتماد على معيار اكايك (AIC) وسكوارز (SC) فضلاً عن معيار هانان - كوين (HQ)، بالإضافة الى الاختبار الاحصائي (LR) واختبار خطأ التنبؤ النهائي (FPE) كمؤشرات اساسية، وسيتم تقدير متجه الانحدار الذاتي غير المقيد (VAR) بمستوى المتغيرات، وبعد اجراء الاختبار جاءت النتائج كما موضح في الجدول

جدول (٦) يمثل عدد التخلفات لنموذج VAR لمتغيرات البحث

Lag	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	NA*	2804.091	19.28766	19.40869	<b>19.15489</b>
1	24.46644	763.0421*	17.59437*	18.19954*	<b>16.93050</b>

\* تشير الى عدد التخلفات او الإبطاء المثلى، وجميع الاختبارات عند مستوى معنوية (٥%)

(LR): اختبار (LR) (FPE: الخطأ التنبؤي النهائي)

(AIC): معيار اكايك (: معيار سكوارز (HQ معيارهانان - كوين)

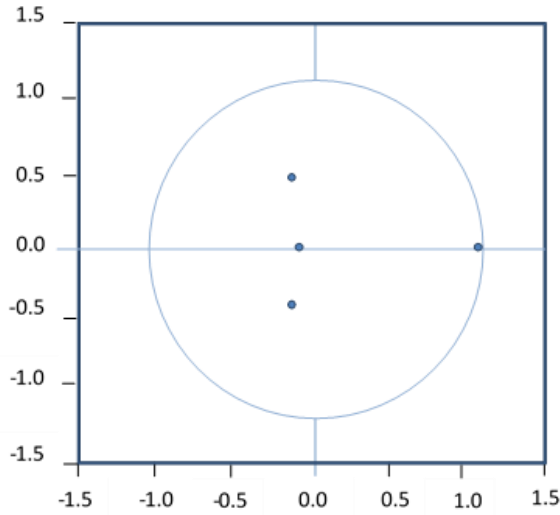
المصدر:الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية

اذ نستنتج من الجدول أعلاه بأن عدد فترات الإبطاء هو فترة واحده اعتماداً على معيار (AIC) ومعيار (SC) والتي تحمل اقل قيمة عند فترة الإبطاء الاولى لذلك ستكون هذه الفترة هي فترة الإبطاء المثلى، اذ تم اختبار التخلف للمتغيرات اعتماداً على المؤشرات اعلاه أضف لذلك فان الشكل البياني ادناه يوضح بان النموذج المقدر يحقق شرط الاستقرار، اذ ان جميع المعاملات اصغر من الواحد وجميع الجذور تقع داخل دائرة الوحدة، مما يعني ان النموذج لا يعاني من مشكلة في ارتباط الاخطاء او عدم ثبات التباين

شكل (١) يوضح استقرارية البيانات عند الفروق الاولى لمتغيرات البحث

Inverse Roots of AR Characteristic Polynomial





المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية. وبعد معالجة مشكلة استقرار السلسلة الزمنية والارتباط المشترك، يتم تحليل النموذج المقدر لمعرفة العلاقة بين المتغيرات، ويوضح جدول (7) نتائج التحليل القياسي لمتجه الانحدار الذاتي VAR، استناداً الى نتائج التحليل القياسي.

جدول (7) يوضح نتائج تحليل (VAR) لمتغيرات النموذج

المتغيرات	Y1	Y2	Y3	X1	X2	X3
<b>Y1(-1)</b>	1.204925 (0.85531) [1.40876]	61.7295- (9.64166) [6.40237]	9.494635- (18.3684) [- 3.51690]	11.90781 (46.8906) [0.25395]	30.69555 (46.1498) [0.66513]	- <b>22.17922</b> (12.1069) [- <b>1.83194]</b>
<b>Y2(-1)</b>	0.010605 (0.00660) [1.60716]	1.070481 (0.07438) [14.3917]	0.056663 (0.14170) [2.39987]	0.041508 (0.36174) [0.11474]	0.059314 (0.35603) [0.16660]	- <b>0.287189</b> (0.09340) [- <b>3.07482]</b>
<b>Y3(-1)</b>	-0.014042 (0.02675)	0.771230 (0.30154) [2.55762]	-0.143610 (0.57447)	- 0.030173 (1.46650)	0.365089 (1.44333) [0.25295]	<b>0.407238</b> (0.37864) [1.07552]

	[- 3.52495]		[- 0.24999]	[- 2.02058]		
<b>X1(-1)</b>	-0.015677 (0.01901) [- 4.82466]	- 1.817803 (0.21430) [- 8.48257]	0.268834 (0.40826) [0.65849]	- 0.106071 (1.04221) [- 2.10178]	0.609492 (1.02574) [0.59420]	- <b>0.652414</b> <b>(0.26909)</b> [- <b>2.42449]</b>
<b>X2(-1)</b>	-0.003686 (0.002063) [- 0.13016]	0.780492 (0.23258) [3.35577]	0.310889 (0.44309) [4.70163]	0.149488 (1.13112) [0.13216]	-0.450612 (1.11325) [- 0.40477]	<b>0.363940</b> <b>(0.29205)</b> <b>[1.24615]</b>
<b>X3(-1)</b>	-0.002774 (0.01456) [- 3.19048]	1.046536 (0.16414) [6.37578]	0.072717 (0.31271) [0.23254]	0.452543 (0.79828) [3.56690]	-0.496221 (0.78567) [- 0.63159]	<b>0.995930</b> <b>(0.20611)</b> <b>[4.83199]</b>
<b>C</b>	1.986834 (1.67710) [1.18468]	27.79311 (18.9055) [1.47011]	2.920422 (36.0169) [0.08108]	58.83865 (91.9436) [0.63994]	106.8208 (90.4910) [1.18046]	<b>18.79187</b> <b>(23.7394)</b> <b>[0.79159]</b>
<b>R-squared</b>	0.573424	0.992625	0.473763	0.368380	0.484439	<b>0.981745</b>
<b>F-statistic</b>	67.672125	67.29339	0.298420	0.183414	0.4609818	<b>26.88965</b>
<b>Log likelihood</b>	7.475020	- 16.74882	-23.19419	- 32.56606	-32.40680	- <b>19.02567</b>

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية من خلال بيانات الجدول (٦) يتضح لنا أن هناك ستة نماذج للانحدار الثاني للمتغيرات قيد الدراسة، اذ نلاحظ من خلال النموذج الأول ان هناك علاقة طردية بين  $(\Delta Y_1)$  لسنة سابقة و  $(Y_1)$  للسنة الحالية، اي ان تغير  $(\Delta Y_1)$  لسنة سابقة بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة  $(Y_1)$  للسنة الحالية بمقدار (١,٢٠)، بالإضافة الى أن هناك علاقة طردية بين  $(\Delta Y_2)$  لسنة سابقة و  $(Y_1)$  للسنة الحالية بمقدار (٠,٠١) وهو تأثير منخفض بمعنى أن تغير التضخم نحو التزايد يخفض من قيمة العملة وهذا يدفع نحو عدم الاحتفاظ بالنقد والاستثمار في مشاريع إنتاجية والتي الى حد ما تكون مشاريع مربحة، اما متغير  $(\Delta Y_3)$  لسنة سابقة

فأنه يرتبط بعلاقة عكسية مع  $(Y_1)$  للسنة الحالية بمعنى أن زيادة  $(\Delta Y_3)$  بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى خفض  $(Y_1)$  بمقدار  $(0.02)$  وهذا التأثير طفيف أيضاً أي ان تزايد البطالة من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض في GDP نتيجة توقف جزء من العملية الإنتاجية. كذلك ان متغير  $(\Delta X_1)$  لسنة سابقة يرتبط بعلاقة عكسية مع المتغير  $(Y_1)$  للسنة الحالية، أي أن تغير  $(\Delta X_1)$  بمقدار وحدة واحدة لسنة سابقة سيؤدي الى انخفاض  $(Y_1)$  بمقدار  $(0.02)$  بمعنى أن تغير حجم الرصيد النقدي بمقدار وحدة واحدة من شأنه أن يؤدي الى خفض في (GDP) وهذا ناتج عن الية التحوط التي تقوم بها المصارف لتلبية احتياجات المتعاملين معها وهذا من شأنه أن يعطل الاموال داخل المصرف دون استثمار. كما ان هناك علاقة عكسية بين  $(\Delta X_2)$  لسنة سابقة و  $(Y_1)$  السنة الحالية، أي أن تغير  $(\Delta X_2)$  بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى انخفاض  $(Y_1)$  بمقدار  $(0.003)$  وهو مقدار ضعيف جداً، ويلاحظ هذا التأثير الطفيف من خلال عدم تأثر (GDP) بالسيولة القانونية إلى حد كبير. اما العلاقة بين المتغير  $(\Delta X_3)$  والمتغير  $(Y_1)$  فأنها علاقة عكسية، بمعنى ان تغير  $(\Delta X_3)$  بمقدار وحدة واحدة من شأنه ان يؤدي إلى انخفاض  $(Y_1)$  بمقدار  $(0.002)$ ، وكانت القدرة التفسيرية لهذا النموذج  $(R^2=57\%)$  بمعنى ان التغير في المتغيرات المذكورة يفسر ما نسبة  $(57\%)$  من التغيرات في  $(Y_1)$ ، والنسبة المتبقية تفسرها متغيرات أخرى غير داخلة في توصيف النموذج، وكانت قيمة (F) المحتسبة  $(67.21)$  التي توضح أن النموذج معنوي.

اما النموذج الثاني فان هناك علاقة عكسية بين المتغير  $(\Delta Y_1)$  لسنة سابقة والمتغير  $(Y_2)$  للسنة الحالية. اي ان تغير ال (GDP) بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى خفض التضخم بمقدار  $(61.72)$ ، وهذا التأثير كبير اي ان زيادة الناتج من شأنها ان تعالج التضخم بنسبة كبيرة وهذا مطابق للنظرية الاقتصادية. اما متغير  $(\Delta Y_2)$  لسنة سابقة فإنه يرتبط بعلاقة طردية مع المتغير  $(Y_2)$  للسنة الحالية، بمعنى ان تغير  $(\Delta Y_2)$  لسنة سابقة بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى ارتفاع  $(Y_2)$  للسنة الحالية بمقدار  $(1.07)$ ، كذلك الحال بالنسبة للمتغير  $(\Delta Y_3)$  لسنة سابقة فانه يرتبط بعلاقة طردية مع المتغير  $(Y_2)$  بمعنى ان زيادة المتغير  $(\Delta Y_3)$  بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى زيادة  $(Y_2)$  بمقدار  $(0.77)$ . كذلك الحال بالنسبة لارتباط المتغير  $(\Delta X_1)$  لسنة سابقة بالمتغير  $(Y_2)$  فإنه يتميز بأنه ارتباط سلمي بمعنى ان تغير  $(\Delta X_1)$  لسنة سابقة بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى انخفاض التضخم بمقدار  $(1.81)$  وذلك لا نه يسحب جزء من العملة المتداولة في السوق. اما علاقة المتغيرين  $(\Delta X_2)$  و  $(\Delta X_3)$  لسنة سابقة فأتهما يرتبطان بعلاقة موجبه مع المتغير  $(Y_2)$  للسنة الحالية اي ان تغير  $(\Delta X_2)$  و  $(\Delta X_3)$  بمقدار وحدة واحدة لسنة سابقة سينتج عنه زيادة في  $(Y_2)$  بمقدار  $(0.78)$  و  $(0.4)$  على التوالي، وهذا مخالف للنظرية الاقتصادية بالنسبة الى  $(\Delta X_2)$  علماعتبار ان ارتفاع نسبة السيولة القانونية من شأنها ان تترك جزءاً من الاموال معطلة عن التداول وبالتالي لا يدفع بالتضخم نحو الارتفاع اما بالنسبة للتوظيف فإنه مطابق للنظرية الاقتصادية على اعتبار ان ارتفاع هذه النسبة يعني ان المصرف يقوم بمنح القروض والسلف لتلبية حاجة المتعاملين معه وكانت القدرة التفسيرية للنموذج  $(R^2)$  هي  $(99\%)$  في حين كانت (F) المحتسبة  $(67.29)$ . اما النموذج الثالث فتلاحظ من خلاله ان هناك علاقة عكسية بين المتغير  $(\Delta Y_1)$  لسنة سابقة والمتغير  $(Y_3)$  للسنة الحالية بمعنى ان تغير  $(\Delta Y_1)$  بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى انخفاض  $(Y_3)$  بمقدار  $(9.49)$ ، وهذا مطابق للنظرية الاقتصادية اذ ان زيادة الناتج المحلي الإجمالي من

شأنه ان يؤدي الى انخفاض البطالة اما المتغير  $(\Delta Y_3)$  لسنة سابقة فانه يرتبط ايضاً بعلاقة عكسية مع المتغير  $(Y_3)$  للسنة الحالية بمعنى ان تغير  $(\Delta Y_3)$  بمقدار وحدة واحدة لسنة سابقة من شأنه ان يؤدي الى انخفاض  $(Y_3)$  للسنة الحالية بمقدار (١٤ ، ٠)، في حين نلاحظ ان بقية المتغيرات  $(\Delta Y_2, \Delta X_1, \Delta X_2, \Delta X_3)$  لسنة سابقة يرتبط كل منهما بعلاقة طردية مع المتغير  $(Y_3)$  للسنة الحالية اي ان تغير  $(\Delta Y_2)$  و  $(\Delta X_1)$  و  $(\Delta X_2)$  و  $(\Delta X_3)$  بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى ارتفاع  $(Y_3)$  بمقدار (٠.٠٥) و (٠.٢٦) و (٠.٠٧) و (٠.٣١) على التوالي، في حين كانت القدرة التفسيرية  $(R^2)$  للنموذج ضعيفة وبمقدار (٠.٤٧) وكانت قيمة  $(F)$  المحتسبة (٤.٤٩).

ونلاحظ في النموذج الرابع ان المتغيرين  $(\Delta X_3)$  و  $(\Delta X_1)$  يرتبطان بعلاقة عكسية لسنة سابقة مع المتغير  $(X_1)$  للسنة الحالية، بمعنى ان زيادة  $(\Delta X_3)$  و  $(\Delta X_1)$  بمقدار وحدة واحدة لسنة سابقة سيؤدي ذلك الى انخفاض قيمة  $(X_1)$  للسنة الحالية بمقدار (٠.٠٣) و (٠.١٠) على التوالي. اما بقية المتغيرات فأنها ترتبط بعلاقة طردية لسنة سابقة مع المتغير  $(X_1)$  للسنة الحالية، في حين كانت القدرة التفسيرية للنموذج  $(R^2)$  ضعيفة جداً وبمقدار (٣٦ %) وكانت  $(F)$  المحتسبة (١١,٤).

اما النموذج الخامس فأننا نجد ان جميع المتغيرات لسنة سابقة ترتبط بعلاقة طردية مع المتغير  $(X_2)$  للسنة الحالية ماعدا المتغيرين  $(\Delta X_2)$  و  $(\Delta X_3)$  فأهما يرتبطان بعلاقة عكسية لسنة سابقة مع المتغير  $(X_2)$  للسنة الحالية بمعنى تغير  $(\Delta X_2)$  و  $(\Delta X_3)$  بمقدار وحدة واحدة من شأنه ان يؤدي الى انخفاض  $(X_2)$  بمقدار (٠.٤٥) و (٠.٤٩) على التوالي، وكانت القدرة التفسيرية للنموذج  $(R^2)$  منخفضة وبمقدار (٠.٤٨) في حين كانت  $(F)$  المحتسبة (١١,٢٩).

فيما كانت نتائج النموذج السادس في ان المتغيرات  $(\Delta Y_1)$  و  $(\Delta Y_2)$  و  $(\Delta X_1)$  لسنة سابقة ترتبط بعلاقة عكسية مع المتغير  $(X_3)$  للسنة الحالية، في حين كانت المتغيرات المتبقية لسنة سابقة ترتبط بعلاقة طردية مع المتغير  $(X_3)$  للسنة الحالية، وكانت القدرة التفسيرية لهذا النموذج عالية جداً اذ ان  $(R^2)$  بلغت (٩٨ %) في حين كانت  $(F)$  المحتسبة (٢٦.٨٨).

وعليه نلاحظ من خلال التحليل ان المتغيرات لها تأثير طفيف في كثير من النسب وذلك يعود الى عدم وجود ترابط قوي يمكن الاعتماد عليه بين عمل المصارف والواقع الاقتصادي للبلد، بالإضافة الى ان المصارف العراقية من خلال التحليل كانت غير فاعلة في تلبية متطلبات النشاط القطاعي لانها كانت لاتعدوا ان تكون مهمتها متعلقة فقط بعمليات السحب و الايداع دون النظر الى الواقع الاقتصادي.

## الاستنتاجات والتوصيات

### اولاً: الاستنتاجات

١. تعد مشكلة السيولة المصرفية من اخطر المشاكل التي يمكن ان تواجه المصارف بسبب الالتزامات المفروضة على هذه المصارف والتي تعمل فيها وهذا يتطلب الاهتمام بتلك المشكلة.
٢. إنَّ الية استثمار السيولة المصرفية تكمن فقط في بعض العمليات المصرفية والتي لا تسهم كثيراً في تنمية النشاط الاستثماري او الاقتصادي.

٣. اعتماد المصارف عينة البحث على الودائع بنسبة كبيرة في تمويل أصولها وبنسب مختلفة، بالإضافة إلى التباين في نسب السيولة من مصرف الى آخر.
٤. من خلال التحليل المؤشرات السيولة المصرفية نجد أن نسبة الرصيد النقدي والسيولة القانونية ونسبة التوظيف كانت مرتفعة في مصرفي (الاستثمار، الاهلي) وهذا يعني أن هذه المصارف تمتاز بحالة من التوازن والقدرة على الابقاء بالالتزامات المالية المستحقة، بالإضافة إلى القدرة على الابقاء بالالتزامات المالية التي تلي القروض والتسليف وغيرها.
٥. ان استخدام مؤشرات السيولة المصرفية من شأنه أن يعطي صورة واضحة عن فاعلية المصرف في مواجهة المتطلبات الاستثمارية والمقدرة الكامنة في مواجهة التزاماته.
٦. عند متابعة نسب مؤشرات المصارف (بغداد الشرق الاوسط الخليج) تلاحظ ان سبب انخفاض تلك النسب مقارنة بالمصرفين (الاستثمار، الاهلي) يعود إلى انخفاض حجم الودائع وذلك بسبب طبيعة الواقع الاقتصادي وميول الافراد للتعامل مع المصارف الحكومية دون التجارية في اغلب الاحيان.
٧. تكونت لدينا خلال البحث ستة نماذج للانحدار الذاتي للمتغيرات المتعلقة بالبحث ولوحظ خلال هذه النماذج ان شكل العلاقات في بعض المتغيرات كان مطابقاً للنظرية الاقتصادية فيما كان بعض العلاقات غير متوافقة مع النظرية وذلك بسبب عدم وجود تأثير لعمل تلك المصارف في النشاط الاقتصادي.
٨. أثبتت نتائج التحليل وجود علاقة ارتباط قوية ذات دلالة إحصائية في كل من النموذج الأول والثاني والسادس تمثلت في القدرة التفسيرية للنموذج ومعنوية النموذج ككل.

### ثانياً: التوصيات:

١. ضرورة الاهتمام بمصدر التمويل الاساسي للمصارف عينة البحث الا وهو الودائع بمختلف انواعها.
٢. ضرورة إيجاد نوع من التكامل بين عمل المصارف ومتطلبات التنمية الاقتصادية.
٣. السعي الى تطوير الادوات التي تعمل بها المصارف حتى تكون ملبية لاحتياجات الافراد بنسبة عالية.
٤. ضرورة وضع و إيجاد آليات للاستثمار بحيث تكون متوافقة مع الكيفية التي تعمل بها المصارف.
٥. ضرورة ان تكون السياسات الاستثمارية متوافقة مع القدرة المصرفية لتلبية متطلبات المشاريع التي يمكن ان تساهم في دعم التنمية.

### المصادر

١. الشماع، خليل محمد حسن، الإدارة المالية، الطبعة الرابعة، بغداد، مطبعة الخلود، ١٩٩٢.
٢. هندي، منير ابراهيم، البنوك التجارية، مدخل اتخاذ القرارات، المكتب العربي الحديث، ٢٠٠٠.
٣. الشمري، ناظم محمد نوري، النقود والمصارف، مطبعة دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٨٨.
٤. اللوزي، سليمان احمد واخرون، ادارة البنوك، ط ١، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، ١٩٩٧.

٥. عبد الحميد، عبد المطلب، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٠.
٦. ابو حمد، رضا صاحب، قدوري، فائق مشعل، ادارة المصارف، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
٧. خان، طارق الله، احمد، حبيب، ادارة المخاطر: تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، ترجمة عثمان بابكر احمد، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، ٢٠٠٣.
٨. Mishkin, Fredric, The economics of money Banking, and financial markets, 10th ed, pearson education limited, England, 2013.
٩. الشمري، صادق راشد، إدارة العمليات المصرفية، مطبعة الكتاب، بغداد، ٢٠١٤.
١٠. كراجة، عبد الحليم، وآخرون، الإدارة والتحليل المالي أسس، مفاهيم، تطبيقات، ط٢، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٢.
١١. عقل، مفلح، وجهات نظر مصرفية، ط١، مكتبة المجتمع العربي، عمان، ٢٠٠٦.
١٢. مامندي، غازي، إدارة البنوك، اربيل، مطبعة حجي هاشم، ٢٠١٢.
١٣. الحسيني، فلاح، الدوري، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، ط١، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، ٢٠٠٠.
١٤. صادق، مدحت، أدوات وتقنيات معرفية، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠١.
١٥. سعيد، عبد السلام لفته، المصارف وخصوصية العمل المصرفي، ط١، الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١٣.
١٦. حنفي، عبد الغفار وقرياقص، رسمية، أسواق المال، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، ٢٠٠٠.